



إطار الشراكة الإستراتيجية الخاص بمصر للسنوات المالية 2023-2027

المقدمة

واجهت مصر تحديات هيكلية وجوانب اختلال في الاقتصاد الكلي، وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب الصدمات الخارجية مثل جائحة كورونا، والصراعات الجيوسياسية الإقليمية، وتهديدات تغير المناخ، ونتيجة لذلك كانت هناك ضرورة ملحة لإجراء مجموعة إصلاحات هيكلية تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود أمام الصدمات، فضلاً عن الاستمرار في بناء وتقوية رأس المال البشري لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الطموحة والشمول الاقتصادي.

وإدراكاً لهذه الاحتياجات الإنمائية الملحة، شرعت مصر في إجراء إصلاحات هيكلية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، وتحسين مستويات تقديم الخدمات، وتمكين القطاع الخاص من النمو وخلق فرص العمل، مع التركيز في الوقت نفسه على حماية الفئات الأشد فقراً والأولى بالرعاية والأكثر احتياجاً، وهم الأكثر تضرراً من الصدمات الاقتصادية من خلال برامج الحماية الاجتماعية الموجهة. وفي إطار تعزيز جهود الدولة المصرية لمواجهة تغير المناخ، أطلقت الدولة أيضاً الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ لعام 2050، وبرنامج "نوفي" - المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء - محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة.

وتستهدف مجموعة البنك الدولي مساندة مصر في هذه المرحلة المحورية من خلال إطار الشراكة الإستراتيجية للسنوات المالية 2023-2027. ويساند هذا الإطار الدولة المصرية لتهيئة بيئة داعمة للقطاع الخاص وخلق فرص العمل؛ وتعزيز نواتج رأس المال البشري من خلال أنظمة الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم الشاملة للجميع؛ بالإضافة إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات بتحسين وتطوير إدارة الاقتصاد الكلي وتفعيل حلول مراعية للمناخ.

وتلتزم مجموعة البنك الدولي، من خلال الشراكة القوية المستمرة، بمساندة مصر في الوصول إلى التعافي والمضي قدماً لتحقيق النمو الشامل والمستدام.





نبذة عن إطار الشراكة الإستراتيجية

يهدف إطار الشراكة الإستراتيجية إلى تهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية الخضراء المستدامة والشاملة للجميع، ويضع المواطن المصري في صميم هذه الإستراتيجية سعياً لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: (1) زيادة فرص وتحسين نوعية العمل في القطاع الخاص؛ (2) تعزيز نواتج رأس المال البشري؛ (3) تحسين القدرة على الصمود في وجه الصدمات. بالإضافة إلى الاهتمام بجوانب الحوكمة ومشاركة المواطنين وتمكين المرأة - كمحاور يركز عليها تحقيق الأهداف الرئيسية. ويرتكز عمل مجموعة البنك الدولي في مصر على مشاركة المواطنين والأطراف المعنية في العمل التنموي.

وتهدف مجموعة البنك الدولي، من خلال إطار الشراكة الإستراتيجية إلى:

- ◀ دعم وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال العمل على تحسين مناخ الاستثمار وتفعيل سياسة ملكية الدولة.
- ◀ دعم جهود الدولة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين (خدمات الإسكان الاجتماعي، والمياه والصرف الصحي، وتوصيل الغاز إلى المنازل، والنقل والمواصلات).
- ◀ ضمان التنفيذ الفعال لإصلاحات قطاعات التعليم والرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك التوسع في تنفيذ نظام الرعاية الصحية الشاملة وبرنامج تكافل وكرامة لتغطية عدد أكبر من المناطق والسكان، لا سيما الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية.
- ◀ مساندة جهود الدولة لتعزيز القدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية والمناخية في المستقبل.
- ◀ دعم تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المناخ والتنمية الخاص بمصر الذي أنجز بدعم قوي من الدولة وتم إطلاقه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر المناخ في شرم الشيخ (COP27).
- ◀ تدعيم نمو قطاع الطاقة المتجددة في مصر مع استمرار تنفيذ الإصلاحات القطاعية اللازمة كأحد العوامل الإستراتيجية الضرورية لتحقيق التحول للنمو الأخضر في مصر وجعلها مركزاً للطاقة الخضراء.
- ◀ تدعيم دور مصر في تحقيق التكامل الإقليمي، مما يساعد على دفع معدلات النمو في مصر وذلك من خلال تفعيل التجارة الإقليمية وزيادة خدمات الربط البيئي في مجالات البنية التحتية والنقل والطاقة والعمالة.

تفخر مجموعة البنك الدولي بأنها أحد شركاء التنمية الرئيسيين لمصر، وتلتزم بدعم جهود الدولة نحو تحسين الأحوال المعيشية لشعبها.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع:
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt>

مصدر الصور:

الغلاف: عاملة، البنك الدولي؛ عامل، Ebsit؛ تلاميذ وتلميذات

في فصل دراسي، Ebsit

الغلاف الخلفي: أسرة مكونة من أب وأم وطفلة، البنك الدولي